واعتراض ان يكون حد [illegible] وايضا يلزم ان يكون قائلا بفساد حده لعدم كونه جامعا
يعرف الفاعل فقد وجد ما احسنه مبتداء فقد شاء وخبره مذ الاشارة الى ان الافعال لا تصغر
من حيث الاول ان التصغير وصف في المعنى ومن المعلوم ان الافعال لا توصف الثاني ان الافعال العلاج
اذا صغرت لزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتوكل بحامل عليه الهوا في العالث
ان الفعل لا بد له من فاعل فكان في حكم الجملة فلو صغر لزم تصغير [illegible] وما جاء [illegible] كان من [illegible]
وجد ما احسنه شاذ لان المراد المتعجب منه وانما الزم ذلك لانه لما خرج عن معنى الفعلية بالكلية ساغ
تصغيره لبعد عن حقه ذلك المعنى ذهب الكوفيون الى تسمية فعل هذا كان قياسا نظر ذكرناه ان كما قلنا
النهاية قال ان هذين المراد تصغير من نسب اليه الفعل بالحل لان المنسوب اليه هو الفاعل
المضمر ومن المعلوم ان الضمير لا يصغر لما سيجي ان شاء الله والصحيح عندي انه صغره اراده لتصغير
المفعول كما يقال [illegible] لان الفعل له المختصر كما يقال زيد مثلية ولا بعد ان يقال انه تصغير المصدر وهو
الحسن فعل هذا كان تصغيره لمعناه لانه لما قطع عن الاقتران فبقي اصل الفعل وهو المصدر وهو ظاهر
تصغيره ونحو جميل مبتدا فقد موضوع خبره او ضعف هذه الالفاظ الفعلية على التصغير لشبه
اللفظ معناه لجميل طير يشبه العصفور الكعيب البلبل وقيل طير يشبهه الكميت وهو ما بين السواد
والحمرة بالتصغير لقربه من كل واحد منهما كجميرا القريب الى الحمرة قيل مذ تصغير الترخيم من اكمت بدليل
جمع على كميت ومنه فقد وكتفا مذ ما كان منونا فقد وتصغير الترخيم مبتداء فقد محذوف
كل الزوائد خبره وحده بانه حذف جميع الزوائد من الثلاثي والرباعي للتحقيق بالتصغير فقد حذف
يشمل المحدود وغيره فقد جميع الزوائد احترازا عن ترخيم المنادى فقد الثلاثي والرباعي احترازا عن
الخماسي فقد للتحسين الى الاخلال فيه نظر لخروج تصغير الترخيم من الرباعي والخماسي
والصحيح عندي ان يقال هو حذف الزوائد او ما اشبهه او العجز واحدا واكثر فقد الزوائد
لدخل مزيد الثلاثي والرباعي فقد او ما اشبهه ليدخل فيه حذف ما اشبه الزوائد من الرباعي والخماسي فقد
او العجز ليدخل حذف الجزء عن المشابه فقد واكثر ليدخل فيه التصغير على الوضع فقد اعتبارا
احترازا عن الاعلال واذا عرفت هذا فنقول ان الاسم الممكن ثلثة اقسام الاول
ما جرد من الزمان فقد ثلاثي ورباعي وخماسي ولا مدخل للتصغير في الاول وهو من الرباعي بحذف

الاخر

الاخر او ما اشبه الزائد وكذلك من الخماسي الا انه مزاد التصغير عليه فيه اذ المحذوف اعتبارا القسم الثاني
مزيد الثلاثي فان كان من الرباعي والخماسي فلا بد من حذفها الفا ثانيا الاصول على ما تقدم وان كان
من الثلاثي ج اما مع ثلثة اصول او لا ما ان كان ج فيها فلا بد من حذفها جميعا كجميد في الجمد وخريج
في مستخرج والثاني كحران سالم ثم القسم الثالث ما يعرف الاصول في العلة فكان الزوائد كالاصول
ملحقة بكميت وناس فيه التصغير لما تقدم فان قلت هلا يختص ذلك بالاعلام كجعفر
الفراء ومعرفة الكوفيين الى انه يختص بالاعلام فما سالت تصغير النداء فان قلت كيف تترخم نحو
ابرهيم واسماعيل قلت ذهب سيبويه الى حذف الالف والهمزة منه فيقال برهيم وسميعيل
وذهب المبرد الى حذف الالف مع حرفين اخيرين فيقال ابيره واسيع والاول الان
برهيم اول بالمكبر من ابيره فعليك بالعامل فقد وخلف لما فرغ من الاسم الممكن وما يتعلق
به من المباحث المذكورة شرع في الاسم غير الممكن وهو على قسمين قسم لا يصغر وقسم لا يصغر
فقدم ما جاز تصغيره لعلم ان ما سواه لا يمكن تصغيره بها واذا عرفت هذا فنقول ان اقسامه ثلثة الاول المفرد كذا وناه والذي
[illegible] الحق قبل الهمزة ياء ثم ادغمت الالف فيها ثم زيدت الالف [illegible] والثاني التوصيف
الذي فعيل ذيا وتيا ولم يغير الاول ما لفظ لعدل على الخالفة الاصلية اولان حرف التصغير وقع ماليا
ملحقة ثم وقع الياء الساكنة بعد الضم وهو غير جايز والفا الحق بالالف لتكون كالعوض عما فات من
البنية كما تعدم [illegible] ذهب طايفة الى انه لحق قبل
الهمزة ياء مشددة فقيل ذيا وتيا قيل فيه نظر لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال في الذي والتي الذيق
والتيق جوابه ان طرد الباب على تصغير واحد بغير من الكسر فتحة ومن الياء الفا القسم الثاني
التثنية كفتان وتان واللذان واللتان فاختلف فيه النحويون ذهب طايفة الى زيادة الياء
قبل الالف مع قلبه ياء لادغام ثم زيد الف العوض في الاحوال الثلث ثم قلبت الالف ياء في النصب
والجر لدفع اللبس فيقال هذان اللذيان ورايت اللذين ومررت باللذين وهو الحق المذاهب
ذهب طايفة الى زيادة على هذه التثنية في الاحوال الثلث بعد تمام عمل التصغير كما في المفرد
فالتقى الساكنان فيهما اما في الرفع فبنى الاثنين واما في النصب والجر فعلى الالف والياء محذوف